mazars

الخراشي وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون

7425 برج سحاب - شارع التخصصي
الرياض - المملكة العربية السعودية
ص.ب 8306 - الرياض 11482
هاتف: 920028229 966+
فاكس: 4924 477 11 966+
www.mazars.sa

"تقرير المراجع المستقل"

إلى السادة / المساهمين
شركة الحاسوب للتجارة
(شركة مساهمة سعودية)

المحترمين

الرأي:
لقد راجعنا القوائم المالية **لشركة الحاسوب للتجارة – شركة مساهمة سعودية** ، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م، وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية بما في ذلك ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بعدل من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي:
لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية في تقريرنا هذا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. كما وفينا أيضاً بمتطلبات سلوك وآداب المهنة الأخرى طبقاً لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا في المراجعة.

الأمور الرئيسية للمراجعة :
الأمور الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت ، بحسب حكمنا المهني ، لها الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية . وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل ، وعند تكوين رأينا فيها ، ولم نقدم رأياً منفصلا في تلك الأمور . فيما يلي وصفاً لكل أمر من أمور المراجعة الرئيسة وكيفية معالجتها:

أمور المراجعة الرئيسية	الإجراءات المتخذة تجاه أمور المراجعة الرئيسية
الإيرادات: تم اعتبار الاعتراف بالإيراد كأحد أمور التدقيق الهامة وذلك لمخاطر حدوث أخطاء عند الاعتراف بالإيرادات، تركز الشركة على الإيرادات كمؤشر رئيسي لأدائها. إن السياسة المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بالإيرادات مبينة في الإيضاحات حول القوائم المالية، راجع الإيضاح رقم (٣) للسياسة المحاسبية،	تضمنت إجراءات المراجعة التي قمنا بها الإجراءات التالية: • تقييم مدى مناسبة سياسات الاعتراف بالإيرادات وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي ذات العلاقة في ضوء طبيعة الشركة. • فحص تصميم وتطبيق الرقابة الداخلية المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات. • تطبيق إجراءات التحليل المناسبة وفحص عينة من الإيرادات للتحقق من التطبيق السليم لسياسة الاعتراف بالإيرادات. • تقييم مدى كفاية الإفصاحات التي قامت إدارة الشركة بإدراجها في القوائم المالية.

مسؤوليات الإدارة عن القوائم المالية:
إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ووفقاً لنظام الشركات وعقد تأسيس الشركة، وهي المسئولة عن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لتمكنها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ.
وعند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لغرض الاستمرارية وعن الإفصاح، عندما ينطبق ذلك، عن أمور تتعلق بالاستمرارية واستخدام غرض الاستمرارية كأساس في المحاسبة، ما لم تنوي الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف أعمالها أو لا يوجد بديلاً واقعيا غير ذلك.
إن مجلس الإدارة المسؤول عن الإشراف على عملية التقرير المالي في الشركة.

mazars

الخراشي وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون

7425 برج سحاب - شارع التخصصي
الرياض - المملكة العربية السعودية
ص.ب 8306 - الرياض 11482
هاتف: 920028229 966+
فاكس: 11 477 4924 966+
www.mazars.sa

مسؤولية المراجع عن مراجعة القوائم المالية:
تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد جوهرية إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. وعلينا أيضاً:

- تحديد مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وتقديرها سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابةً لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة الشركة على البقاء كشركة مستمرة. إذا خَلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإننا علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، فإننا مطالبون بتعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

لقد أبلغنا مجلس الإدارة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية اكتشفناها خلال المراجعة.

التقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:
تتطلب المادة (١٣٥) من نظام الشركات أن يضمن المراجع في تقريره ما يكون قد تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو أحكام عقد التأسيس للشركة. وخلال مسار مراجعتنا الحالية للقوائم المالية، فقد تبين لنا مخالفة شركة الحاسوب للتجارة (شركة مساهمة سعودية) (الشركة) لأحكام نظام الشركات أو أحكام النظام الأساسي للشركة وليس لها تأثير على القوائم المالية تمثلت فيما يلي:

أعلنت هيئة السوق المالية عن الموافقة على تسجيل أسهم الشركة في الإدراج المباشر في السوق الموازية وتم ادراج اسهم الشركة في السوق الموازية بتاريخ ٢٩ ربيع الأول ١٤٤٣هـ الموافق ٤ نوفمبر ٢٠٢١م ، وجاري اتخاذ الإجراءات النظامية لتغيير الكيان القانوني للشركة والنظام الأساسي للشركة والإجراءات النظامية الأخرى.

عن الخراشي وشركاه

سليمان عبدالله الخراشي
ترخيص رقم (٣٨١)

الخراشي وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون
س.ت: 1010327044 C.R.:
Certified Accountants & Auditors
AL-Kharashi Co.

الرياض في:
التاريخ: ٢٨ مارس ٢٠٢٢م
الموافق: ٢٥ شعبان ١٤٤٣هـ

الخراشي وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون - شركة تضامنية مهنية - سجل تجاري 1010327044
عضو في مزارز